ملتقى الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة

ترسيخ مبادئ الانفتاح بالجماعات الترابية من أجل تنمية محلية دامجة ومستدامة

السعيدية، 12 و13 نونبر 2024

تقرير عن

ورشة المشاركة المواطنة والتعاون بين الفاعلين

في إطار ملتقى الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة عقد بمدينة السعيدية يومي 12 و13 نونبر 2024، و المنظم من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية بشراكة مع برنامج دعم الحكومات المنفتحة الفرنكوفونية PAGOF ، تحت شعار "ترسيخ مبادئ الانفتاح بالجماعات الترابية من أجل تنمية محلية دامجة ومستدامة"، تم تنظيم ورشة في موضوع: " المشاركة المواطنة والتعاون بين الفاعلين" ترأست أشغالها السيدة فتيحة زنيبي، رئيسة قسم بالمديرية العامة للجماعات الترابية بوزارة الداخلية، وأطرها كل من السيدة صليحة حاجي: نائبة رئيس مجلس جهة الشرق، والسيد عبد السالم دامون: مدير المرصد الجهوي للحكامة الترابية ونائب رئيس هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المحدثة لدى مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة و السيد محمد قو بع :رئيس هيئة الشباب والمستقبل المحدثة لدى مجلس جهة سوس – ماسة .

وهدفت هذه الورشة إلى تعزيز وعي المشاركين بمفهوم المشاركة المواطنة ودورها في تحسين الحياة المجتمعية، تمكين المشاركين من أدوات وأساليب التعاون بين الفاعلين بمختلف مجالاتهم، وكذا مناقشة التحديات والحلول المحتملة لتعزيز مشاركة المواطنين وتفعيل التعاون بين مختلف الفاعلين .

وتم خلال الورشة استعراض بعض التجارب من خلال التعريف ببرنامج انفتاح بعض النماذج الرائدة على مستوى المشاركة المواطنة والحديث عن السياق الذي جاءت فيه وأهدافها والحصيلة التي أنجزت بالتعاون مع مختلف الفاعلين، وكذا رصد بعض الملاحظات وربطها ببعض الاقتراحات .

وقد ركزت بداية الكلمة التأطيرية للسيدة رئيسة الجلسة على أن فكرة الجماعات الترابية المنفتحة تستند على مبدأ "المشاركة"، الذي أضحى من أهم القواعد الدستورية ببلادنا، والهادف إلى إشراك المواطنين في تدبير الشأن العام وإنتاج السياسات العمومية وذلك بالاعتماد على وسائل معيارية تمكن المواطنين من المشاركة في إ عداد وتتبع هذه السياسات بشكل سلس وسهل قصد تقييمها ومساءلتها، كما أكدت السيدة فتيحة زنيبي في كلمتها على أن قيم المشاركة ليست المبدأ الوحيد الذي ترتكز عليه الجماعات الترابية المنفتحة، إلا أنه يعتبر المبدأ الجوهري والأسمى، والضامن الفعال لإشراك المواطنين .

تقدم فيما بعد السادة المتدخلون بعروض غنية تنقل تجاربهم في مجال المشاركة المواطنة من أجل تقاسمها ومناقشاتها مع باقي المشاركين، وتمثلت في:

- **مداخلة السيدة صليحة حاجي :** ركزت السيدة صليحة حجي بصفتها نائبة رئيس مجلس جهة الشرق على الدور المحوري للامركزية من خلال التركيز على أهمية أدوار الفاعلين في تدبير الشأن الترابي سواء الفاعلين الحكوميين والفاعلين غير الحكوميين، واعتبرت أن المشاركة في تدبير الشأن المحلي يقتضي تكامل الأدوار بين كل الفاعلين، الأمر الذي يتطلب نمطا جديدا في التدبير يقوم على نهج الحكامة .

إ ن إحداث الهيآت الاستشارية على مستوى الجماعات الترابية يأتي بغية الاستفادة من أدوار المجتمع المدني الذي تزايدت أهميته، حيث أصبح يساهم في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحلية، وشريكا محوريا في التنمية الترابية. فالمجتمع المدني أضحى دعامة أساسية في المقاربة التشاركية المحلية، هذه المقاربة التي أصبح اعتمادها أكثر ضرورة، وهو ما يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين مختلف الفاعلين في التنمية، على أساس التكامل والانسجام والتوافق.

ومن هذا المنطلق، أكدت السيدة صليحة حجي أن مجلس جهة الشرق عبر عن رغبته في الانضمام لمبادرة الحكومات المنفتحة، حيث شرع في تفعيل عدد من الإجراءات الداعمة لانفتاح الجهة، من خلال تعميق التعاون وتنويع آليات التواصل مع الهيآت الاستشارية المحدثة لدى المجلس، وقد ساهم هذا العمل في تعزيز فرص و إمكانيات الجهة لانفتاح، وعقد شركات مع الفاعليين غير الحكوميين والبحث عن داعمين من خارج المغرب.

وترسيخا لنفس التوجه، وتماشيا مع برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة، تم إعداد مشروع برنامج عمل انفتاح الجهة وفق مقاربة تشاركية أساسها الحوار والتشاور الفعال في مختلف مراحل إعداد المشروع مع المواطنات والمواطنين والجمعيات مع توسع قاعدة المشاركة لتشمل كل الفئات والشرائح.

وفي الأخير، أكدت السيدة نائبة رئيس مجلس جهة الشرق على أن هذا البرنامج يشكل وثيقة مرجعية للانفتاح والتواصل و أرضية صلبة لترسيخ مبدأ المشاركة المواطنة

- **مداخلة السيد محمد القويع** :تمحورت مداخلة السيد رئيس هيئة الشباب والمستقبل المحدثة لدى مجلس جهة سوس – ماسة، حول دور الهيئة الاستشارية للشباب والمستقبل في تعزيز المشاركة المواطنة ودعم مبادئ الانفتاح على المستوى الترابي، من خلال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي، واشراك المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب في صنع القرار العمومي، وكذا تفعيل مشاركة الشباب في تدبير الشأن الجهوي وتتبع تنزيل برنامج التنمية الجهوية، إضافة إلى تعزيز الثقة والتواصل بين الشباب ومجلس جهة سوس ماسة، عبر تطوير ودعم مبادئ الانفتاح والمشاركة المواطنة على المستوى الترابي وزيادة الوعي والمشاركة الفعلية لشباب جهة سوس-ماسة في تدبير الشأن الجهوي .

كما ذكر السيد خالد القويع بمرحلة تأسيس وهيكلة الهيئة الاستشارية للشباب والمستقبل حيث تم الاعتماد على معايير موضوعية في عملية الانتقاء تراعي مبدأي الشفافية والنزاهة فيما ارتكزت مرحلة التفعيل والعمل التشاركي على الممارسات الفضلى في مجال الديمقراطية التشاركية بهدف تفعيل التنسيق والتواصل بين الهيئة الاستشارية للشباب والمستقبل ومجلس جهة سوس ماسة، إضافة الى المشاركة في تنظيم وتأطير اللقاءات التواصلية لتقديم مضامين برنامج التنمية الجهوية بشكل عام والبرامج الخاصة بالشباب والنساء على مستوى الأقاليم والعمالة المشكلة للجهة بشكل خاص.

وقد توج هذا المسار بإحداث هيئة استشارية فعالة تعنى بقضايا واهتمامات الشباب، وتقديم استشارات ومقترحات لمجلس الجهة، إضافة الى تعزيز التنسيق والتواصل الفعال بين الهيئة الاستشارية للشباب والمستقبل ومجلس جهة سوس ماسة، من خلال وضع خارطة طريق للتنزيل الترابي مبادئ الانفتاح مع تحديد دقيق للمهام والمسؤوليات بين الفاعلين .

إلا أن التجربة لا تخلو من التحديات خاصة مع محدودية الموارد المالية واللوجستية، وضعف ثقافة المشاركة المواطنة، وكذا صعوبة التنسيق بين مختلف المتدخلين وتحديد الأدوار بشكل دقيق .

- **مداخلة السيد عبد السالم دامون** :أكد السيد عبد السلام دامون، مدير المرصد الجهوي للحكامة الترابية ونائب رئيس هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المحدثة لدى مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، على أن ثقافة المشاركة متجذرة في المجتمع المغربي تجدر تاريخه العريق المبني على التعايش

والتضامن والتعاون، والتاريخ يشهد على أن الشعب المغربي اعتمد في تدبيره القبلي اليومي على نظام "الجماعة" و"التويزة".

ومن هذا المنطلق، أكد على ضرورة إرجاع الثقة للمواطن من خلال الرجوع إلى هذه القيم وتثمينها بالآليات الدستورية الحالية وهو ما يتطلب التحلي بروح الاستماع لبعضنا البعض وكذا تكريس مبدأ الاستدامة في الأفكار والمشاريع، واستمراريتها طوال الفترات الانتدابية للمجالس المنتخبة ترابيا.

كما تم استعراض تجربة بعض الجماعات الترابية على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مثل تجربة جماعة تطوان من خلال مشروع "مكتب المواطن"، وكذا مبادرة الميزانية التشاركية التي يمكن اعتبارها تجربة رائدة على مستوى الجهة، كما أعلن عن ميلاد مبادرة جديدة سوف ترى النور في الأيام المقبلة تحت تسمية "مجلس المشاركة المواطنة" كمدرسة للتربية على قيم الشفافية والتواصل والديمقراطية التشاركية. وفي ختام مداخلته، دعا السيد عبد السلام دامون هيآت المجتمع المدني إلى البحث على المبادرات الهادفة والداعمة لمبدإ المشاركة، وكذا تبسيط اللغة التواصلية بين الفاعلين من أجل مد جسور التعاون والحكامة الترابية.

بعد ذلك، تم فتح باب المناقشة حيث انصبت كافة تدخلات السيدات والسادة المشاركين في هذه الورشة، على ضرورة تثمين هذه التجربة خاصة من حيت تكريس مبد أ المشاركة والتعاون بين كافة الفاعلين على المستوى الترابي، كما تم تقديم عدة توصيات يمكن الاهتداء بها في سبيل تجويد عمل الجماعات الترابية، على اعتبار أن المشاركة ليست وسيلة فعالة لتدبير الشأن المحلي فحسب، بل هي أيضأ مسلسل يتطلب توفر مجموعة من العناصر التي تساعد على نجاحها، ولذلك يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- وضع إطار قانوني لعمل لجنة الإشراف على الحكومة المنفتحة، من خلال إصدار نص قانوني ينضم عملها إداريا وماليا ويضمن لها استقلالية تامة؛
- ضرورة التعريف بمبادئ الجماعات الترابية المنفتحة وبأهدافها وغاياتها لدى الجماعات غير المنخرطة في هذا البرنامج، وهذا يقتضي القيام بخطوات تواصلية مبتكرة؛
- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من أجل تملكهم المشاركة المواطنة؛
- تعديل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، من أجل إقرار كيفيات مشاركة الهيآت الاستشارية في إعداد وتتبع وتقييم برامج عمل الجماعات الترابية؛
- تجميع مبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة، على صعيد الجماعات الترابية وإغناؤها بتوجيهات وتوصيات ووضعها رهن إشارة جميع الجماعات الترابية؛

- ضمان استمرارية واستدامة مسار المشاركة مع تعاقب المجالس المنتخبة ؛
- تعزيز التكوين وتقوية قدرات مختلف الفاعلين في مجال الانفتاح والشفافية والمشاركة؛
- تطوير آليات التواصل والاستشارة مع المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني؛
- تقوية التنسيق بين الفاعلين في مجال المشاركة المواطنة وتنزيل مبادرات الانفتاح؛
- ضمان تتبع وتنفيذ التزاماتهن خلال تنظيم لقاءات التتبع والتواصل ووضع مؤشرات الأداء وصياغة التقارير؛
- التفكير في آلية لتحفيز المجتمع المدني من أجل ضمان استدامة التزامه في جميع المراحل الخاصة بخطط العمل من إعداد، تنزيل وتقييم؛
- تحديد اختصاصات الهيئات الاستشارية بدقة وتفعيل أدوارها؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الهيئات الاستشارية؛
- إحداث فضاء تشاوري خاص بالهيئات الاستشارية والمجتمع المدني من أجل تعزيز المشاركة المواطنة.

وختاما، فقد كانت ورشة "المشاركة المواطنة والتعاون بين الفاعلين" فرصة قيمة للمشاركين لاكتساب معارف جديدة،وتبادل الخبرات، كما ساهمت في ترسيخ قيم المشاركة المجتمعية.

تم إعداد هذا التقرير من طرف:

السيدة ابتهاج الشاوي نقطة ارتكاز جهة درعة-تافيلالت

السيد محمد بوشمال: نقطة ارتكاز مجلس إقليم صفرو